S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2905
17 January 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيس:	السيد إسّي	(كوت ديفوار)
الاعضاء:		
	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	اثيوبيا	السيد تاديسي
	رومانيا	السيد فويتشو
	زائير	السيد لوكابو خابوجي انزنجي
	الصين	السيد لي لويي
	فرنسا	السيد دي لا سابلبير
	فنلندا	السيدة راسي
	كوبا	السيد اوراماس أوليفا
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	كندا	السيد كيرش
	ماليزيا	السيد هاسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرنغ
	اليمن الديمقراطية	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/21066)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لنيكاراغوا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة ، الوثيقة S/21066 .

أمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/21084 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اثيوبيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار وكولومبيا وماليزيا واليمن الديمقراطية .

المتكلم الأول ممثل نيكاراغوا ، وأعطيه الكلمة .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وأن أتمنى لكم كل نجاح في اضطلاعكم بمهامكم الحساسة .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لسلفكم ، ممثل كولومبيا الدائم ، السيد انريك بنيالوسا ، الذي ترأس مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ذلك الشهر الذي كان حافلا بنشاط سياسي ودبلوماسي مكثف وحساس .

لقد طلبت نيكاراغوا عقد اجتماع لمجلس الأمن لكي تشجب أمامه قيام حكومة الولايات المتحدة باقتحام مسكن سفيرنا في بنما ، وعلى سلسلة الأعمال التي تنتهك اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية - بصفة خاصة ، والقانون الدولي عموما .

كما قصدنا بطلبنا هذا أن نحصل على قرار من مجلس الأمن يضمن الامتيازات والحصانات الدبلوماسية ، واحترام سلامة البعثات الدبلوماسية وكرامتها .

أود ، بعد إذن الرئيس ، أن أحيل الكلمة إلى سفير نيكاراغوا في بنما ، السيد أنتينور فيري ، حتى يتمكن المجلس من الاستماع إلى شهادة مباشرة على هجوم قوات التدخل التابعة للولايات المتحدة على مقر بعثتنا الدبلوماسية في بنما واقتحامها لها . وسأختتم بياني بعد بيان السفير فيري .

السيد فيري (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أتيت هنا لكي أدلي بشهادتي أمام مجلس الأمن على الهجمات الخطيرة التي تعرضت لها البعثة الدبلوماسية لنيكاراغوا لدى جمهورية بنما الشقيقة . لقد كنت شخصيا هدفا للهجوم الذي شنته قوات الولايات المتحدة الغازية في بنما على مقر البعثة الدبلوماسية لبلادي .

واليكم الحقائق : في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، حوالي الساعة ١٧/٣٠ بتوقيت بنما ، تلقيت مكالمة هاتفية من مسكني أبلغني فيها شقيقي ألفارو فيري ، وهو لفتنانت كولونيل بالجيش النيكاراغوي كان في رحلة يعبر فيها بنما ، أن قوات تابعة للولايات المتحدة تطوّق مسكني وتهدد مَن بداخله وتطلب منهم ، بمكبرات الصوت ، أن يخرجوا منه في غضون دقيقتين ، رافعين أيديهم .

طلبت من شقيقي أن يبقى بالداخل وأن ينتظر وصولي ، وأن يبلغ قوات الولايات المتحدة بأن المكان مقر اقامة السفير النيكاراغوي ، وأنه يتمتع بحصانة دبلوماسية بموجب القانون الدولي ، وأن سكانه لن يغادروه . وردت قوات الولايات المتحدة على

الموظفين النيكاراغويين الذين أبلغوها أن المبنى مقر اقامة سفير نيكاراغوا بإطلاق أعيرة نارية في الهواء ، أطلقوا ثلاث دفعات من الرصاص بالقرب من المسكن .

بعد ذلك مباشرة ، في الساعة ١٧/٣٥ ، غادرت السفارة إلى المنزل ، ووصلت هناك بعد حوالي ١٢ دقيقة ، أي الساعة ١٧/٤٧ تقريبا . وعندما اقتربت من المسكن رأيت القوات الغازية تحاصره من كل جانب . كان جنود الولايات المتحدة قد قاموا بوزع أربع ناقلات أفراد مدرعة من طراز إم - ١١٣ ، ومركبات مدفعية من طراز هامر ؛ وكانت تحلّق فوق المنزل المحاصر ثلاث طائرات عمودية مقاتلة ، وطائرة اتصالات من طراز سي - ١٣٠ .

ولدى وصولي أمام مقر اقامتي ، دخلت في نقاش مع عقيد من قوات الولايات المتحدة ، وكان قائد هذه القوات ، وعرفته بنفسي وأبرزت له وثائق التفويض الدبلوماسية التي تصدرها وزارة خارجية بنما للدبلوماسيين المعتمدين في ذلك البلد ، وكذلك جواز سفري ؛ وأبلغته أن ما يقوم به - أي محاولة اقتحام مقر اقامة السفير بالقوة - يشكّل اعتداء مشينا ينتهك القانون الدولي واتفاقيتي فيينا ، وأنه ما من عذر يبيح للقوات دخول المبنى .

لقد امتد الحوار الذي دار مع ضابط الولايات المتحدة ساعة وعشرين دقيقة ، ومن المعروف تماما أنه أثناء ذلك الوقت تسنى لقائد القوات المهاجمة التحقق والتأكد من أنه كان يتصرف ضد مقر إقامة سفير نيكاراغوا .

وقد هددت قوات الولايات المتحدة على نحو مستمر بالدخول إلى السكن ، وأصدرت إليّ انذارا بضرورة خروج جميع زملائي من داخل المنزل وأيديهم فوق رؤوسهم . فأجبتهم بأننا لسنا في حالة حرب مع القوات الأمريكية وأننا غير مستعدين للقيام بأي مبادرة بالاستسلام ، وأننا داخل النطاق التشريعي لنيكاراغوا وأنه لا يمكنهم الدخول لأي سبب كان .

وواصل العقيد القول بأنهم سيدخلون ، سواء بإذني أو بالقوة . وأصبح بعد ذلك من الواضح أن هناك من الوقت ما يكفي ويزيد ومن الأسباب ما يكفي ويزيد لقائد القوات المهاجمة التي تحيط بالسكن لأن يقتنع بأن هذا السكن دبلوماسي ومن ثم لا حق لهم بالدخول ، تماما كما لا حق لهم في احتلال الأراضي البنمية .

وفي وقت ما بدا أن المترجم كان يقول لي إن العملية العسكرية ستلغى وأنه سيبقى بعض الدوريات المراقبة لتكفل ، فرضا ، أمن السكن . غير أنه بعد ذلك بخمس دقائق - حوالي الساعة ١٩/١٠ - حضر إليّ العقيد الأمريكي مرة ثانية وأخبرني أنه قرر مع قائده أن هذا ليس سكن سفير نيكاراغوا وأن القوات ستقتحم السكن . وعندما فكرت فيما أخبرني إياه المترجم فيما سبق وفي ردة الفعل الجديدة وقرار العقيد الأمريكي ، اتضح في ذهني أنهم متأكدون تماما أن هذا هو سكن سفير نيكاراغوا وأن الهدف الرئيسي كان الدخول بالقوة وإخراج كل من في الداخل . واتضح لي عندئذ أن هذه العملية العسكرية الضخمة كان عملا استفزازيا لبدء تصعيد العنف ضد نيكاراغوا .

وفي ظل تلك الظروف اعتبرت أن من التعقل ، بغية تجنب وقوع حمام دماء ، أن أتفاوض مع العقيد الأمريكي لكي تخرج أسرتي وسائر الموظفين النيكاراغويين الذين كانوا في الداخل سلما حتى يمكن رؤيتهم ، ولكنني أكدت أنه لا يمكن في أي وقت للقوات الغازية أن تدخل أو تقتحم السكن . وعندما خرجت أسرتي ، تمكنت من التملص ممن حولي

وتجاوز فرقة كانت تحول دون دخولي إلى المنزل ، وتمكنت من عبور السور للدخول إلى منطقة المرأب التابع لسكن السفير .

وفي تلك اللحظة بالتحديد - الساعة ١٩/١٥ - دخل جنود الولايات المتحدة إلى منطقة تشكل جزءً من السكن ذاته . وطلبت منهم عدم الدخول إلى المنزل ومغادرة المكان . وبالرغم من طلبي ، بعد ذلك ببضع ثوان بدأ عدد أكبر بالدخول إلى السكن ، وكانوا يهددونا ببنادقهم ، وبعدها ذهبت إلى الدرجات في محاولة لمنع القوات الأمريكية من الدخول إلى السكن عن هذا الطريق .

وعندما حاول الجنود الدخول ، صِحْتُ عليهم بأن يخرجوا من هذا المكان ، الذي يقع تحت ولاية نيكاراغوا ولا يمكنهم الدخول إليه ، وواصلوا التقدم وهرعوا متجاوزينني . والضابط الذي يقود المجموعة ألقى نفسه عليّ وتعارك معي بالأيدي ووقعنا نحن الاثنين على الدرجات باتجاه المرأب . وفي ذلك الوقت كان جميع الموظفين النيكاراغويين الذين كانوا في الداخل قد اشتبكوا في العراك مع القوات الأمريكية . وقد طرحوا وغُلبوا من التفوق الكبير في العدد والعدة لتلك القوات الغازية .

وعلى الرغم من مقاومتنا والدلائل المستمرة على الهجمات ، لم يمكن الحيلولة دون دخول ٣٠ جنديا أمريكيا على الأقل إلى السكن . وقد وقع ذلك حوالي الساعة ١٩/٢٥ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر . وما أن تمكنت من تخليص نفس من الضابط الذي كنت أتعارك معه دخلت إلى سكني ، حيث واصلت المطالبة بأن يغادروا المكان ، الذي كان محميا بموجب القانون الدولي . غير أن ذلك كان دونما جدوى .

وبعد الاقتحام عنوة ، فتشت القوات الأمريكية السكن بكامله وبدأت العبث فيه . وأخذوا ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ دولار ، وحقائب شخصية وحقائب سفر تحتوي ملابس وأدوات كهربائية منزلية ، وأحذية وحتى أدوات التجميل والعطور . وأخذت تلك القوات كل شيء تمكنت من أخذه . وكل ما لم تتمكن من حمله قامت بتحطيمه . وأحتج احتجاجا قويا على جميع هذه الأعمال . وكان رد القوات أن قامت بضرب السيدة التي كانت قد بقيت في السكن . إن الهجوم الذي قامت به قوات الولايات المتحدة قد استمر حوالي ساعة ونصف الساعة - أي حتى الساعة ٣٠/٥٥ من يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر .

وبعد الهجوم غادر الجنود المكان ، حاملين مختلف أنواع الممتلكات والأموال وغيرها من الأدوات من سكن السفير . ولم تتم حتى الآن استعادة أي شيء . غير أن قوات الولايات المتحدة لم تغادر مقر السفير حتى الساعة ٢١/٣٠ . وهنا لابد لي أن أقول إنه على الرغم من أن الضرر المادي كان جسيما ، فإن مما أخطر منه بكثير كان الضرر المعنوي الذي عانت منه نيكاراغوا والأعراف القانونية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية .

لقد كان هجوما شنيعا على القانون والأخلاق وأبسط القواعد الأساسية للعلاقات المتحضرة فيما بين الدول واحترام حرمة الدبلوماسية والبعثات . ويجب أن يدان إدانة قوية . وإلا فإن الدبلوماسية ستصبح مهنة خطيرة ، سنكون فيها مهددين كالرهائن وكبارود المدافع من جانب أولئك الذين لا يفهمون إلا استخدام القوة والعنف .

ويجب علينا بالمثل أن نشجب هجوما آخر عانت منه البعثة الدبلوماسية النيكاراغوية في بنما . ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ، في الساعة ٩/٣٥ ، اجتاح جنود الولايات المتحدة شقة موظفين دبلوماسيين نيكاراغويين في الطابق الأول من بناء "ريجينا" في منطقة "بيلا فيستا" في مدينة بنما . وطلبت القوات الأمريكية الدخول إلى الشقة التي كانت مكان إقامة الدبلوماسيين النيكاراغويين عمر بينيدا وماريا تيريسا لوبيس ، وسكرتيرة السفير ، مار بيلا مايورغا . ولم يكن هناك أحد في المسكن في ذلك الوقت . وأرغم الجنود المالك على فتح الشقة وكانوا قد هددوا بكسر الباب إذا رفض أن يساعدهم . ودخل الجنود إلى المسكن وفتشوه جزءا جزءا ، منتهزين الفرصة ، كما حدث من قبل في سكني ، وأخذوا بعض الحاجيات ، بما في ذلك مغلف يحتوي دولارات ، كان عبارة عن مدخرات موظف محلي في السفارة .

وهذا العمل الأخير الذي قامت به قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة يدلل على أن الحادث البالغ الخطورة الذي وقع في سكن السفير في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر لم يحدث مصادفة ، كما أعلنت حكومة الولايات المتحدة ، وإنما هو جزء من خطة استفزازية محددة ضد نيكاراغوا ترمي إلى خلق مزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين بغية تبرير تصعيد حربي ضد الشعب النيكاراغوي .

السيد سيرانو كالديرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية)

(تابع) : مرة أخرى اضطرت نيكاراغوا إلى أن تطلب عقد جلسة لمجلس الأمن وإلى أن تمثل أمامه بغية شجب إنتهاك آخر قامت به حكومة الولايات المتحدة للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول وأساس التعايش الدولي .

والانتهاك هذه المرة هو انتهاك لاتفاقية فيينا المعقودة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٦١ ، التي تنص على التزام الدول بأن تحترم احتراما تاما الامتيازات والحصانات بموجب القانون الدولي للبعثات والموظفين الدبلوماسيين ، وخاصة فيما يتعلق بحرمة المقار وأماكن إقامة البعثات الدبلوماسية وحصانة الموظفين الدبلوماسيين وأمنهم وسلامتهم الشخصية . وهو انتهاك لاتفاقية هافانا لعام ١٩٢٨ ، التي تنص على ما يلي :

"يكون للموظفين الدبلوماسيين حرمة لشخصهم ومقر إقامتهم ، الشخصي أو الرسمي ، ولممتلكاتهم" .

وهو انتهاك لاتفاقية نيويورك (القرار ٣١٦٦ (د - ٢٨)) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، التي تنص على منع ومعاقبة الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص المحميين دوليا ، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون .

ومرة أخرى تجاهلت حكومة الولايات المتحدة ولم تحترم حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الذي يعترف بأن الولايات المتحدة قد هاجمت نيكاراغوا في انتهاك للقانون العرفي الدولي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وبالاضافة إلى ذلك فهو ينص على ما يلي :

"... إن على الولايات المتحدة الأمريكية واجب بأن تكف على الفور وأن تمتنع عن جميع هذه الأعمال التي قد تشكل خرقا للالتزامات القانونية [الخاصة بها]" . (S/18221 ، المرفق ص ١٤٠)

وكما يعرف الجميع ، فإنه في يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ـ العام الذي انتهى منذ قليل ـ قامت القوات التي غزت جمهورية بنما بانتهاك جديد للقواعد والممارسات الأساسية التي تحكم الحصانة الدبلوماسية وسلامة وحرمة الأماكن الدبلوماسية ، باستخدام القوة للدخول إلى مقر سفير نيكاراغوا . والمعارضة الجريئة التي دامت ساعة و ٣٠ دقيقة من جانب سفيرنا لدى ذلك البلد لم تحدث أي تغير في موقف المعتدين ، وكذلك التفسيرات ـ المتكررة المرة تلو المرة ـ لهذه الحقيقة الواضحة : أن قوات الاحتلال كانت أمام مقر السفير وأنها لذلك لم تكن في ظل أي ظرف من الظروف لِيُسمح لها بانتهاك ذلك المقر والسلامة الإقليمية والقانونية لبلد حر ذي سيادة . كما لم يغير من الموقف أن نساء وأطفالا كانوا في المقر وأنه كان من الممكن أن يتعرضوا للعنف وللسلوك المتهور من جانب المعتدين .

وبينما كان انتهاك مقر سفير نيكاراغوا لدى بنما أخطر هجوم في سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال ، لا يمكننا أن نتغاضى ـ ومجلس الأمن يدرك هذا ـ عن حوادث أخرى تدل على عدم الاحترام وعن حوادث عدوان أخرى : دبلوماسيون احتجزوا ، ومقار للدبلوماسيين أحيطت بشكل شائن بالأسلاك الشائكة وبالدبابات والمدافع ؛ وجنود يزحفون على الأرض في أوضاع عدائية حربية وهم يصيحون ؛ وصوت يصم الآذان من مكبرات للصوت مطلقة العنان ـ إهانة واضحة ليس فقط للذوق السليم واللياقة ولكن أيضا للهدوء ولأقل قدر من الاحترام ينبغي أن يوفر لكرامة البشر .

صحيح أن بعض التفسيرات قدمتها لما حدث ، لكن عند هذه النقطة من الصعب للغاية أن نصدق التفسيرات والوعود . عندما أحاطت قوات الولايات المتحدة الغازية بسفارتنا في بنما قُمت بناء على تعليمات من حكومة بلادي بمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة لإبلاغه بما حدث ولأضمن أنه ، عن طريقه ، وبمركزه العالمي السامي ـ وكذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية الثنائية ـ ستُبلغ حكومة الولايات المتحدة بقلقنا بشأن الخطوة الخطيرة المثيرة التي اتخذت وبرد فعلنا بشأنها .

وفي تلك المناسبة قالت حكومة الولايات المتحدة - وهذا ما أُبلغت به - إن الخطوة اتخذت فقط لتفادي إمكانية لجوء أشخاص معينين إلى مقارنا الدبلوماسية ، لكنها لا تشكل بأي حال من الاحوال تهديدا لسلامة مقرنا أو حصانته الدبلوماسية .

وبعد وقوع الاعتداء على مقر سفيرنا في بنما ، أُخبِرنا بأنه كان خطأ ، وقدمت بعض التعليلات . وفي اليوم التالي لذلك انتهكت مقار مسؤولين دبلوماسيين آخرين أعضاء في بعثتنا لدى بنما ، كما حدثت بالفعل انتهاكات أخرى للحصانة الدبلوماسية منذ ذلك التاريخ .

وفي ظل تلك الحقائق ، هل يمكننا أن نقبل تفسيرات أو نصدق وعودا ؟ إنني أعتقد أن من الصعب تماما أن تساورنا الشكوك ونحن نواجَه بأدلة دامغة متمثلة بالأعمال الفعلية تبدد أي شك .

ووفقا لذلك ، نطالب بإجراء التحقيق وبفرض العقوبات الملائمة على المسؤولين عن الهجمات . وتحقيقا لهذا ، فإننا نتجه إلى الوسائل القانونية والدبلوماسية التي يتيحها القانون الدولي ومنظومة الامم المتحدة لجميع شعوب العالم . لهذا جئنا مرة أخرى إلى مجلس الامن ، بأمل أن يتصرف بما يتناسب وخطورة الحدث .

في بياننا إلى مجلس الامن فيما يتصل بغزو بنما أشرنا إلى أنه عندما لا تحترم القواعد التي تحكم العلاقات الدولية ، فإن ما يبقى هو مفهوم "القوة تصنع الحق" - شريعة الغاب .

واليوم نتجه إلى مجلس الامن مرة أخرى لأن المقر الدبلوماسي لبلدنا انتهك ولأن انتهاكات القواعد الاساسية للتعايش الانساني لا تزال مستمرة .

جئنا أيضا إلى مجلس الامن لأنه من الصعب ألا نعتبر هذا العمل عملا مثيرا يتطلب ردا مماثلا - قد يسفر عن القيام بأعمال أوسع نطاقا ضد نيكاراغوا تمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

هل من الممكن قبول مثل هذا ؟ هل يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى سلبيا بينما يُرتكب عدوان دون عقاب وتُنتهك مبادئ التعايش المتحضر ؟ هل يمكن لمجلس الامن

أن يبقى صامتا فيما يتعلق بهذا الهجوم على بلد وعلى نظام العلاقات الدولية بأسره ؟ هل يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بمهمتها السامية بينما يبدو العنف الذي لا يُكبح قاعدة السلوك التي تسير عليها حكومة الولايات المتحدة ؟

كيف يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن توفق بين هذه المتناقضات العميقة ؟ كيف يمكنها من ناحية أن تلتزم بالمعاهدات الدولية ، ومن ناحية أخرى إن تنتهكها بطريقة مخزية ؟ كيف يمكنها أن توافق على مشروع قرار شاركت في تقديمه واعتمدته الجمعية العامة بعد ذلك بالاجماع يعلن العقد القادم عقدا للقانون الدولي وأن تتمسك به ، في وقت تقوم فيه بغزو البلدان وبانتهاك حرمة السفارات ؟

إننا نعتقد أن هذا كله خطير للغاية ، ولا يتطلب فقط الاهتمام وإنما أيضا العمل الفعال من جانب الهيئات الدولية على أساس السلطة القانونية والصكوك القانونية المتاحة لها بالتحديد بغية معالجة تلك الاوضاع وتجنب تدهور المنظومة .

ولا يمكن أن تغير الخطورة المؤكدة لهذه الوقائع من الحقيقة الثابتة للغزو وبقاء قوات الاحتلال على أراضي بنما . ولهذا ، نعتقد أن من الضروري أن نعلن مرة أخرى بكل قوة معارضتنا لهذه الحالة وأن نطالب مرة أخرى بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال .

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ نظر مجلس الأمن في مشروع قرار قدمه أعضاء عدم الانحياز في المجلس . ورغم ١٠ أصوات مؤيدة لم يعتمد بسبب استخدام الولايات المتحدة وعضوين دائمين آخرين لحق النقض .

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية قرارا يطالب ، في جملة أمور ، بانسحاب قوات الولايات المتحدة من بنما .

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٤٤/٢٤٠ ، الذي طالب قوات الاحتلال بوقف التدخل والانسحاب من بنما.

وبينما كان ذلك يحدث في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية ، كانت غالبية بلدان العالم تدين الغزو باعتباره انتهاكا للقانون الدولي . بيد أنه مع صدور قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، بقيت قوات الاحتلال ترابط في أراضي بنما وقد تسببت في أحداث خطيرة ، مثل الحادث الذي اضطرنا الى اللجوء الى مجلس الأمن . ولهذا السبب ، وما دامت قوات الاحتلال باقية على أراضي بنما ، سيستمر التهديد الخطير بأعمال عدوانية جديدة ، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة .

لقد لجأت نيكاراغوا الى مجلس الأمن لأنها مقتنعة بأنه ينبغي استخدام كل الوسائل المتاحة تحت منظومة الأمم المتحدة ، ولأننا نعرف ان القضية التي ندافع عنها هنا قضية هامة ، لأنها بالإضافة الى انها قضيتنا الخاصة فإنها تعتبر ايضا قضية عالمية تتعلق بالقانون والعدالة واحترام العلاقات الدولية .

تلجأ نيكاراغوا الى أجهزة الأمم المتحدة وستظل تلجأ اليها لأنها تعرف انه في احترام هذه الإجراءات والمبادئ التي تعتنقها ، يكمن جوهر الحضارة ، ولأننا نؤمن بالقانون لا بالقوة ، ولأننا نؤمن بالمساواة فيما بين الدول أمام القانون وسنظل

ندافع عن ذلك المبدأ . وقد كنا نتصرف دائما على هذا النحو تأييدا للقانون الدولي . وقد عملنا دون كلل ، لاننا نؤمن بالقانون الدولي ، بإخلاص وحماس ، لنجعل الجمعية العامة تعلن ، وقد فعلت ، هذا العقد الاخير من القرن عقد القانون الدولي ، بدءا بقيام وزير خارجيتنا بتقديم مشروع إلى المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيقوسيا في ١٩٨٨ ، وقيام رئيس جمهوريتنا ذاته بعرضه على رؤساء دول حركة بلدان عدم الانحياز ، المجتمعين في بلغراد في ١٩٨٩ ، وانتهاء بالعمل الذي تم في نيويورك في مكتب تنسيق عدم الانحياز وفريق التسوية السلمية للنزاعات ، والتي أدت الى صدور القرار الإجماعي الذي اتخذته الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

ولاننا نؤمن بالقانون الدولي وبمنظومة الامم المتحدة ، لجأنا الى محكمة العدل الدولية ، التي سلّمت في حكمها التاريخي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، بالاعمال العدوانية التي ارتكبتها حكومة الولايات المتحدة ضد بلدي .

ولاننا نؤمن بالقانون الدولي وبمنظومة الامم المتحدة لجأنا الى مجلس الامن والجمعية العامة منذ فترة غير بعيدة لنشجب غزو قوات الولايات المتحدة لجمهورية بنما وندينه .

ولاننا نؤمن بالقانون الدولي وبمنظومة الامم المتحدة ، جئنا الى هنا اليوم أمام المجلس لنشجب انتهاكات حقوق بعثتنا الدبلوماسية واتفاقية جنيف .

ولن تكل نيكاراغوا من استخدام هذه الإجراءات أو من استخدام هذا المحفل ، لاننا نعرف أن الكلمات التي تتردد هنا لا تكون دفاعا عنا فحسب ولكن أيضا عن جميع الشعوب والبلدان ، ولا سيما البلدان الصغيرة ، ودفاعا عن المبادئ التي تقوم عليها إمكانية التعايش الدولي في المجتمع العالمي ؛ ولاننا نعرف أن الرد القوي الثابت الذي لا يتزعزع ينبغي أن يصدر عن هذه المحافل من خلال اللجوء الى الوسائل القانونية والسياسية والدبلوماسية .

ولاننا لا نريد أن نرد على القوة بالقوة ، والعنف بالعنف ، فإننا نعتقد ان هناك دائما أسلوبا متحضرا لمعالجة الصراعات والخلافات ؛ ولاننا نريد ان ننبذ الحرب ونكرس السلم ؛ ولاننا نريد ان نعيش في وئام مع جميع شعوب العالم ، دون استثناء ؛ ولاننا نريد أن يسود الاحترام والعدالة العلاقات الدولية .

وعندما تعلن نيكاراغوا معارضتها لاي انتهاك من أي طرف كان ، فإن هذا لا يعتبر إيمانا بالخيار السياسي والدبلوماسي فحسب بل ويمثل الأمل في أن يسود الحكم السليم والشعور الطيب .

إن غزو قوات الولايات المتحدة لجمهورية بنما وما تبع ذلك من انتهاكات لاتفاقية فيينا والقانون الدولي يعتبر أيضا تناقضا صارخا مع التطور الجديد في العلاقات الدولية وتطورا عنيفا في المفهوم الجديد للسياسات العالمية ، الذي وصف في ظل ذلك الامل بأنه نهاية للحرب الباردة . بيد اننا نرى انه بينما يتردد الكلام عن حقبة جديدة من الانفراج ، من ناحية ، فإن الولايات المتحدة تلجأ ، من ناحية أخرى ، وبصلف ، إلى استخدام القوة والعنف .

لكل هذه الاسباب ، وفي مواجهة ما حدث ولا يزال يحدث ، من حق المجتمع الدولي ومن واجبه ان يطلب من الولايات المتحدة أن تتصرف بما يتفق مع القانون ونظام العلاقات الدولية . والولايات المتحدة ، من جانبها ، ملتزمة بأن تعمل وفقا للمسؤوليات الخطيرة التي ينبغي ان تتحملها بسبب مركزها كقوة عالمية وعضو دائم في مجلس الامن .

إن القوة العالمية لاي بلد لا تعتبر بمثابة قدرة لا حدود لها على ارتكاب جميع انواع الاستغلال والانتهاكات ؛ فهذا المركز التزام أكثر من كونه امتيازا ؛ وهو واجب أكثر من كونه حقا ؛ وهو يتطلب تصرفا مثاليا أكثر من كونه امتيازا حقا اصطفائيا أو حصانة .

ومن المفروض بأية قوة عالمية أن تتمسك بالقيم الاخلاقية والسياسية ، ولا يمكن تبرير الاعمال التعسفية أو الغامضة . وليس من المقبول ان تتصرف الولايات المتحدة

بأسلوب معاكس وتعسفي ، وتتصرف وفقا للقانون ونظام العلاقات الدولية عندما يحلو لها ذلك بينما ترفض كل هذا عندما لا يحلو لها .

في عام ١٩٨٠ ، عند اقتحام بعثة الولايات المتحدة الدبلوماسية في طهران ، ذكر السيد سايروس فانس ، في مجلس الأمن وكان في ذلك الوقت وزيرا للخارجية :

"فلنتحرك معا ، وبطريقة واضحة والاستناد الى مبررات مقنعة ، لنثبت أن حكم القانون له معنى وأن آليتنا السلمية لها أهمية خاصة" . (الجلسة ٢١٨٢ ، الفقرة ٢٨)

أعتقد أن من الضروري أن أذكر بتلك الكلمات هنا وأن أستند إليها كسند صحيح في هذه المناسبة ، من أجل تلك المسؤولية السياسية والقانونية ومن أجل ذلك الترابط الأخلاقي الذي أشرت إليه منذ لحظة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيكرنغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم أحر التهاني إليكم - سيدي الرئيس - بمناسبة توليكم رئاسة المجلس ، وأقدم شكري وأطيب تمنياتي إلى سلفكم البارز للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس . وأود أيضا أن أرحب هنا رسميا بأعضاء المجلس الجدد .

في بداية هذه المناقشة أود أن أطرح سؤالا هاما . خلال الحرب العالمية الثانية ، وبغرض الترشيد ، وضعت في جميع محطات السكك الحديدية والأتوبيس ، هنا في الولايات المتحدة ، ملصقات كبيرة عليها الكلمات البسيطة "هل هذه الرحلة ضرورية؟" . وينبغي أن يكون السؤال الملائم الذي يطرح على المجلس الآن هو "هل هذه الرحلة ضرورية؟" . والجواب البسيط بطبيعة الحال هو "لا" . كما أن هذا الإجراء غير ضروري أيضا .

واسمحوا لي بأن أخبر المجلس لماذا .

إن المسألة المطروحة إدعاء بالقيام بعمل لا يتفق مع الامتيازات والحصانات الدبلوماسية المعترف والمتعامل بها بشكل كامل . ليس هناك تهديد يتعرض له السلم والأمن الدوليان يتطلب عقد اجتماع رسمي للمجلس أو حتى نظر المجلس للمسألة . إن الحادث لا يمثل تهديدا محتملا للسلم والأمن . وهناك بالفعل وسائل واضحة لمعالجته .

في الممارسة الدبلوماسية العادية ، إذا لم يمكن حل مسألة كهذه بشكل مباشر بين الأطراف المعنية ، فإن عميد السلك الدبلوماسي المحلي ، وهو في هذه الحالة مبعوث البابا الدائم ، يقوم بالوساطة بشأن الحادث . لماذا كان هناك إصرار على هذه الممارسة غير العادية لدعوة المجلس للإنعقاد ، ولماذا طرحت جانبا القواعد

الدبلوماسية العادية ، هذا ما ينبغي أن يكون واضحا تماما للجميع مما سمعناه توا من الممثل النيكاراغوي . إن هذا جهد يبذل لتحويل المجلس إلى ممارسة دعائية - لا أكثر ولا أقل .

إن هذا الحادث ، من جميع النواحي ، وضعناه الآن وراء ظهورنا . وكما أخبرت أعضاء المجلس في اجتماع غير رسمي ، لم تكن لدى الولايات المتحدة أية نية للدخول بشكل متعمد إلى محل إقامة دبلوماسي ، فما بالكم بمحل يدعى إقامة سفير نيكاراغوا في بنما فيه . إن اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية تقضي بوضوح بعدم انتهاك المقار الدبلوماسية . والولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما هذه الاتفاقية وتلتزم بها . وقد أُعرب بشكل واضح وكامل عن أسف الولايات المتحدة لهذا الحادث في مذكرة رسمية إلى حكومة نيكاراغوا . وبالاضافة إلى هذا ، فإن المستويات الأعلى لحكومة الولايات المتحدة ، بما في ذلك رئيس الولايات المتحدة ، أعربت علنا عن أسفها وعن تمسك الولايات المتحدة المستمر بالالتزام التام باتفاقية فيينا .

واسمحوا لي الآن أن أعلق للحظة على الإطار الذي وقعت فيه هذه الحالة المؤسفة . واسمحوا لي بأن أناقش عددا من الظروف والحقائق المخففة لوطأة ما حدث .

لقد كانت الحالة في بنما غير عادية . أقام دكتاتور عسكري فاسد حكم إرهاب للإطاحة بإرادة الشعب البنمي ولتخريب نظامه الدستوري . وإذ لم يقتنع بقدرته على الاحتفاظ بتولي السلطة بطريقة غير قانونية ، سعى إلى إقامة جيش خاص كبير منفصل . وشُكِّل هذا الجيش الخاص في الواقع من مجموعة من العصابات القائمة على الغزو والنهب - المسماة "كتائب الكرامة" . وأصبح الفساد النمط السائد حيث كانت العصابات الخاصة تمارس عملياتها سواء من داخل القوى الوطنية لبنما أو من خارجها ، وسواء في داخل العاصمة أو خارجها . وقد شاهدتم بأنفسكم جميعا "الكرامة" التي جلبتها هذه الكتائب على شعب بنما في لقطات تلفزيونية للضرب العلني الدامي الذي مورس لواحد من المرشحين الناجحين لمنصب نائب الرئيس ، السيد غييرمو فورد .

ورغبة من الدكتاتورية في دعم هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة المماثلة ، أقامت أساسا ماليا يستند على تهريب المخدرات وصفقات الأسلحة . وديست حقوق الانسان والديمقراطية وحكم القانون بالاقدام لإرضاء رغبات رجل واحد .

يعرف المجلس جيدا أن الناخبين في بنما اختاروا في شهر أيار/مايو الماضي مرشحيهم للمعارضة الديمقراطي . وشهدت وصدقت على ذلك تماما اللجنة الانتخابية لبنما . وشهدت بذلك الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، التي أوكلت إليها مسؤولية ضمان النتائج الحقيقية للانتخابات . وتحقق من ذلك وشهد عليه فريق كبير من المراقبين الدوليين . بل إن مرشحي نظام نورييغا لمنصب الرئيس ونواب الرئيس اعترفوا علانية بحكومة انداراً ودعوا أتباعهم إلى القيام بذلك . وبالفعل ليس هناك أحد غير الدكتاتور اعترض بشكل جاد على نتائج تلك الانتخابات .

وبعد أشهر من المفاوضات الشاقة ، بما في ذلك اربعة اجتماعات على مستوى وزاري لزعماء نصف الكرة الغربي ، فشلت جميع محاولات تمهيد الطريق للانتقال السلمي إلى حكومة ديمقراطية في بنما . وحدد زعماء نصف الكرة الغربي ومنظمة الدول الأمريكية يوم أول أيلول/سبتمبر آخر موعد لنقل السلطة بالوسائل الديمقراطية كما دعا إلى ذلك الدستور البنمي . لكن ذلك لم يكلل بالنجاح : تجاهل نورييغا المواعيد النهائية وانتهك مقررات منظمة الدول الأمريكية ، التي تضمنت قرارا يدين النظام وينزع عنه المشروعية ، وتقريرا مؤلما عن حقوق الانسان . واستمر دكتاتور بنما في الحكم عن طريق استخدام القوة والقمع والإرهاب . وخلال هذه الفترة تسبب نورييغا وعصاباته المسلحة الخاصة بالمئات من حوادث الاستفزاز ضد الولايات المتحدة وأفرادها وأسرهم وغيرهم الذين كانوا موجودين في بنما للاضطلاع بالالتزامات المترتبة على الولايات المتحدة بموجب أحكام معاهدات قناة بنما ـ معاهدات توريخوس ـ كارتر . وخلال آخر شهر من عام ١٩٨٩ أعلن نورييغا فجأة ان بنما في حالة حرب مع الولايات المتحدة . وبعد ذلك بأيام أعلنت الجمعية الوطنية المشكلة من أشخاص انتقاهم بنفسه الحرب ، وقَتَل جنود بنميون جنديا أمريكيا غير مسلح وضربوا وضايقوا ضابطا عسكريا وزوجته . وهناك شواهد تدل على أعمال أخرى كان يخطط لها ضد أفراد الولايات المتحدة .

إن التدهور السريع في الحالة هدد بالخطر أرواح مدنيين آخرين تابعين للولايات المتحدة وأفراد عسكريين موجودين بطريقة قانونية في بنما بموجب سلطة المعاهدات . وهدد العمل أمن القناة وتشغيلها الفعال حسب هذه المعاهدات نفسها . وأصبحت الحالة بسرعة غير قابلة للاستمرار . وتصرف الرئيس بوش دفاعا عن النفس ودفاعا عن حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدات القناة ، وبموافقة حكومة بنما الشرعية .

وعندئذ أطلقت عصابات نورييغا المسلحة الخاصة النيران على سفارة الولايات المتحدة في بنما . واقتحمت نفس الجماعات العديد من مقار سفارة الولايات المتحدة . وخلال أيام ، هاجم القناصة المدنيين البنميين والعسكريين التابعين للولايات المتحدة على حد سواء .

واليوم ، تستعيد قوات الشرطة البنمية مهامها بسرعة ، وتشارك في دوريات مشتركة ، وتعالج مسائل القانون والنظام . ومع هذا ، ففي الأيام الأولى بعد العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة ، كانت هناك حوادث نهب وانتهاك للقانون في ظل حالة لم يكن بمقدور أحد أن يمارس فيها مسؤولية الشرطي ، حتى على أساس مؤقت .

وخلال هذه الفترة ، رحب شعب بنما بتحرره من استبداد نورييغا . ونظرا لإحساس العديد من الأفراد في بنما بالقلق بشأن أعمال القنص المتجددة والهجمات المسلحة الأخرى في أحيائهم ، أبلغوا السلطات المسؤولة عن مخابئ الأسلحة في أماكن متفرقة في جميع أنحاء البلاد . وبالفعل ، فإن العديد من مخابئ الأسلحة حددت بمساعدة أفراد قوات الدفاع البنمية السابقة الذين شعروا بالقلق نتيجة التهديد الذي تفرضه عصابات نورييغا المسلحة الخاصة على بنما . وبالفعل ، وجدت حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٨٠ قطعة سلاح وصودرت جميعها . إن ثمانين ألف قطعة سلاح كمية كبيرة من الأسلحة . إنها كمية هائلة تكفي لتسليح قوة أمن عامة يبلغ قوامها خمسة آلاف فرد تقريبا . ١٦ قطعة سلاح لكل فرد تكفي وتزيد .

إزاء خلفية هذه الحالة التي تنطوي على تهديد خطير للقانون والنظام والحياة والحرية ، وقيام عصابات مسلّحة بالعمل بما يتناقض مع جميع متطلبات القانون والنظام ، ووجود مخابيء سرية كبيرة للأسلحة والذخائر في جميع أرجاء المدينة والبلاد ، تلقت القوات الأمريكية في بنما في حوالي الساعة ٤/٣٠ من بعد ظهر يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر إخبارا من مصدر موثوق جدا عن وجود مخابيء للأسلحة في شارع بي ، ١٥-ايه ، في منطقة دوس ماريس من العاصمة بنما . ويفيد الإخبار بأن المنطقة شهدت طيلة الأربع والعشرين ساعة السابقة نشاطا كبيرا ، وكانت شاحنات صغيرة تدخل وتخرج من الحي في الليالي الثلاث الماضية ، الأمر الذي حمل على القيام بالتفتيش . فقد قامت الوحدات العسكرية التابعة للولايات المتحدة بالتوجه نحو المكان للتحقيق في الإخْبَار . ولما وجدت القوات الأمريكية البيت أعلنت ثلاث مرات بواسطة مكبّر للصوت عن نيتها في إجراء تفتيش ، وحيث أنها لم تجد أي رد أطلقت طلقتين في الهواء . وفي الوقت الذي كانت تعلن فيه عن نيتها وتطلب من السكان الخروج من البيت لم يكن هناك وجود لأحد . غير أن رجلا قدم في سيارة ، وعرّف نفسه بأنه القنصل ثم السفير ولكن كان من الواضح أن الهوية التي أبرزها للتعريف بنفسه لم تكن هوية دبلوماسية رسمية . ومن ثم ادّعى بأن المنزل كان سكنه الشخصي .

لقد بذل الجنود الأمريكيون جهودا كبيرة للتحقق من عنوان سفير نيكاراغوا . لقد فعلوا ذلك عن طريق التحقق من القائمة الدبلوماسية الرسمية التي أصدرتها حكومة بنما إبّان عهد نورييغا . وقد أشارت تلك السجلات إلى أن سفير نيكاراغوا يسكن في شقة في منطقة بونتا بيتيا في بنما العاصمة . ومن ثم أكّد وزير الخارجية البنمي أن عنوان بونتا بيتيا هو آخر عنوان رسمي لسفير نيكاراغوا مدرج في قائمة العناوين الدبلوماسية . هذا صحيح ، بل إن السفير يدعي بأنه يشغل السكن المعني منذ فترة ستة أشهر فقط . إننا نعلم جميعا أن سفارة نيكاراغوا في بنما مسؤولة عن إبلاغ وزارة الخارجية البنمية على الوجه الأكمل بالأمكنة التي تشغلها والتي وفقا لذلك تنطبق عليها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية .

لقد ثبتت صحة المعلومات التي حملت على تفتيش المبنى ، إذ أن الجنود عثروا على مخابيء أسلحة ضخمة . إن الجنود ، اعتقادا منهم بأن المبنى ما زال يستخدم كسكن خاص ، نقلوا من البيت كميات الأسلحة التالية : ما يزيد على ٣٠٠ ١ طلقة ؛ أربعة مدافع رشاشة صغيرة طراز أوزي ؛ ست قاذفات قنابل ؛ مدفع صغير مضاد للدبابات ؛ ١٢ بندقية أتوماتيكية طراز كلاشنكوف ؛ ثلاث قنابل يدوية ؛ عدد من البنادق الأخرى ؛ بندقية رش ؛ أربعة منصات لإطلاق القذائف ـ تلك الأنواع من الأسلحة ليست الأسلحة التي يمكن أن يخزّنها السفراء في أماكن سكنهم لحماية أنفسهم من المجرمين أو العصابات . وحيث أن سفير نيكاراغوا ، لما يتمتع به من حصانة ، قطعا غير ملزم بالإجابة على هذا السؤال ، لا يسعنا إلّا أن نتساءل جميعا عن المقاصد التي قد تكون متوخاة حقا من وجود تلك الأسلحة ومنصات إطلاق الصواريخ وما إلى ذلك .

خلال عملية التفتيش اكتشفت الوحدة العسكرية الأمريكية أيضا الخاتم الرسمي لحكومة نيكاراغوا ، مما يثبت أن ملكية البيت قد تعود حقا لسفارة نيكاراغوا . غير أن عدم وجود أدوات طبخ ومفروشات منزلية ، ووجود المراتب على الأرض وحالة الفوضى القائمة في المنزل بالإضافة إلى تخبط الرجل ، الذي ادّعى أنه السفير ، في إجاباته بشأن مركزه في السفارة ، كل ذلك أثار شكوكا كثيرة حول الدور الحقيقي للبيت والغرض منه ـ ولا تزال تلك الشكوك قائمة . مع ذلك ، وما إن تم التحقق من أن ملكية المبنى تعود لسفارة نيكاراغوا ، أعاد الجنود فورا الأسلحة إلى المبنى وتركوا المنطقة . ولم يتم اعتقال أو احتجاز أي شخص في البيت ولم يحدث أي ضرر في مكان السكن بأي شكل من الأشكال .

في نفس ليلة الحادث أعربت حكومة الولايات المتحدة رسميا عن أسفها لحكومة نيكاراغوا عن طريق القنوات الدبلوماسية . وقد أحيط مجلس الأمن علما بنص تلك المذكرة وبمتابعتنا للحادث عن طريق الوثائق التي عُممت على أعضاء المجلس . كذلك أعلن الرئيس بوش على الملأ إن الولايات المتحدة تأسف للحادث . وأكدنا أيضا لحكومة نيكاراغوا عن طريق القنوات الدبلوماسية أن الولايات المتحدة لم يكن لديها آنذاك ، وليس لديها الآن أي نية للتدخل في الأنشطة الدبلوماسية الاعتيادية .

إن رد نيكاراغوا على مذكرة الاعتذار التي بعثنا بها إزاء الحادث ، بطرد ٢٠ دبلوماسيا أمريكيا من ماناغوا ، هو شيء حكومة نيكاراغوا كانت تريد القيام به منذ عدة أشهر .

لقد أبلغت الجهة العسكرية الأمريكية بالحادث الذي وقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ، واعتُرف به وأُعرب عن الأسف لوقوعه ، بينما نلاحظ أن الحادث الذي ادعته حكومة نيكاراغوا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر لم تبلغ فيه القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة . ولا تزال تفاصيل ذلك الحادث غامضة ، ولا نعرف لماذا آثرت حكومة نيكاراغوا التقدم بشكواها إلى السفارة الأمريكية في ماناغوا إلّا في ٢ كانون الثاني/يناير . ولا نعرف لماذا كان ذلك هو الإبلاغ الأول والوحيد الذي تلقته حكومة الولايات المتحدة . ونعرف أن النهج الذي اختاروه قد أعاق التحقيق في حادث السفارة في بنما العاصمة . ونعرف أن الشقة "الدبلوماسية" المزعومة قد أُخليت منذ ذلك الوقت . ولا تزال تحقيقاتنا جارية .

يعد التحقيق الكامل الذي أجري عن حادث يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ، وأسباب الحادث وما نجم عنه من أثر ، استعرضت حكومة الولايات المتحدة فورا التعليمات التي تصدرها إلى موظفيها في بنما . إذ أنها أصدرت بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر تعليمات جديدة مفصّلة إلى القوات المسلحة الأمريكية والموظفين المدنيين في بنما . واستهدفت هذه التعليمات ضمان منح مباني السفارات والدبلوماسيين المعتمدين وأماكن إقامتهم الخاصة الامتيازات الدبلوماسية والحصانات التي لهم الحق في التمتع بها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية . وتشير التعليمات بوضوح إلى المواد ذات الصلة من اتفاقية فيينا التي لا تقبلها الولايات المتحدة قبولا كاملا فحسب بل وتؤيدها تأييدا كاملا .

بعد ذلك قام مجلس منظمة الدول الأمريكية باستعراض المسألة وأبدى رأيه فيها . وإذا كان الهدف من عمل نيكاراغوا هو الحصول على مشاركة دولية فإن المرء يتساءل ما إذا لم يكن الإجراء الذي اتخذته منظمة الدول الأمريكية قد وفى بالغرض .

وبالنظر إلى جميع هذه الحقائق التي قُدمت مباشرة إلى حكومة نيكاراغوا فإننا نتساءل لماذا اختارت نيكاراغوا الدعوة إلى عقد هذه الجلسة للمجلس . إن الحادث الذي وقع في بنما كان مدعاة للأسف وقد تصرفت حكومة بلادي فورا بشكل يضمن الاستمرار في احترام عدم جواز انتهاك حرمة المباني . وقد ردت نيكاراغوا على ذلك بطرد ٢٠ دبلوماسيا أمريكيا من ماناغوا وبالدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن هذه . إن قرار طرد معظم دبلوماسيينا من ماناغوا لا يتفق بالتأكيد مع الدعوة إلى تحسين العلاقات التي ما برحت حكومة نيكاراغوا تكرر لنا بأنها ترغب في تحقيقه مع الولايات المتحدة . إن رد حكومة نيكاراغوا على ما حدث مبالغ فيه بدرجة كبيرة ويبدو أنه محفّز فقط بالرغبة في تضخيم المسألة لأغراض دعائية .

ولتوضيح النقطة الأخيرة ربما يكون من المفيد والمنوّر وضع هذا الحادث في الصورة الصحيحة وذلك باستعراض الخلفية التاريخية لذلك . إن نيكاراغوا نفسها ، كما سيبين التاريخ ، إنتقائية بدرجة عالية في تمسكها باتفاقية فيينا بشأن الامتيازات والحصانات الدبلوماسية والاعراف الإقليمية . كل ما أريده هنا هو الاستشهاد ببضع أمثلة على الانتهاك المتعمد لاتفاقية فيينا في ظل ظروف كانت حكومة نيكاراغوا تعرف فيها على نحو واضح المركز الدبلوماسي للمباني ، ولا تزال مع ذلك تصر على اجتياح المباني ومهاجمة الأشخاص المشمولين بحصانة المباني .

لقد انتُهكت في الحادث الأول حُرمة المبنى نفسه . إذ وقع الحادث ليلة عيد الميلاد في عام ١٩٨٤ . حيث دخلت قوات الأمن النيكاراغوية أرض سفارة كوستاريكا في ماناغوا . وكانت تبحث عن مواطن نيكاراغوي اسمه خوزيه منويل أوربينا لارا منحته حكومة كوستاريكا حق اللجوء السياسي قبل أربعة شهور من ذلك .

وبعد تمرير الحيلة على السيد أوربينا لارا لفتح الباب الأمامي للمبنى أجبره جندي نيكاراغوي تحت طائلة التهديد بالسلاح على مغادرة مبنى السفارة . وفي الشارع أفلت أوربينا لارا من محتجزيه وعاد إلى سفارة كوستاريكا . بعدها قام حراس أمن السفارة بإطلاق النار عليه وجرحوه في ساقه وكتفه . أثناء عراك أوربينا لارا مع الحارس تمكّن أوربينا من الدخول ثانية إلى الفناء الأمامي للسفارة وأخذ يصارع من أجل الحرية حتى وصل إلى الباب الأمامي للمبنى ، وهناك ، وبينما كان على أرض دبلوماسية تابعة لكوستاريكا ، أخضعته السلطات النيكاراغوية بالقوة وجرته بعيدا ، وكدليل على مقاومته ترك على الأرض آثار دماء نزفت منه نتيجة جروحه .

وماذا كان بالضبط رد حكومة نيكاراغوا على الاحتجاج المباشر والقوي لحكومة كوستاريكا ؟ أولا ، أنكرت علنا أن قواتها انتهكت مقر البعثة الدبلوماسية - على الرغم من بقع الدماء والثقوب التي أحدثها الرصاص في باب المبنى الذي يبعد أكثر من ٢٠ قدما عن البوابة الأمامية . وقد شهدت حكومة كوستاريكا على هذه الحقائق . بعد ذلك ، عرضت حكومة نيكاراغوا أوربينا لارا أمام عدسات التلفزيون وأعلنت أن الموضوع قد انتهى . بل ورفضت حتى السماح لسفير كوستاريكا بأن يلتقي بأوربينا لارا ، ورفضت اقتراح كوتساريكا بأن تقوم منظمة الدول الامريكية بإثبات الحقائق المتعلقة بالحالة . وبالنظر الى خطورة الحالة عرضت مجموعة كونتادورا مساعيها الحميدة على الحكومتين . وأعرب مجلس منظمة الدول الأمريكية عن قلقه البالغ إزاء هذه الظروف ، ورحب بعرض مجموعة كونتادورا ، وحث البلدين على قبوله لتيسير التوصل الى تسوية .

وكان الحادث الثاني ينطوي على انتهاك متعمد لحقوق الانسان . ففي عام ١٩٨٧ قام أحد أفراد قوات الشرطة النيكاراغوية بإطلاق النار ثلاث مرات وبشكل متعمد ، على البوابة الرئيسية لسفارة الولايات المتحدة في ماناغوا ، وجرح مواطنا نيكاراغويا أعزل . واحتجت الولايات المتحدة رسميا على هذا العمل غير القانوني من جانب حكومة نيكاراغوا .

والحادث الثالث ينطوي على انتهاك لاستخدام المقر . فالمادة ٤١ من اتفاقية فيينا تتطلب أن يتصرف جميع الأشخاص المتمتعين بالامتيازات والحصانات بطريقة تنطوي على "احترام قوانين ولوائح الدول المستضيفة" . وتنص المادة أيضا على أنه :

"لا يجوز استخدام مقر البعثة بأية طريقة تتنافى مع مهام البعثة ، كما تنص عليها الاتفاقية الحالية أو أية قواعد أخرى للقانون الدولي العام" .

أما في الحادث الذي نحن بصدده الآن ، فقد كان واضحا من عدد وأنواع الأسلحة التي وجدت في المقر الدبلوماسي الذي يُزعم أنه مقر السفير النيكاراغوي ، إن المقصود بها لم يكن حماية البعثة فقد كانت الأسلحة التي وجدت في مقر إقامة السفير النيكاراغوي من الأنواع التي يستخدمها ما يسمى بكتائب الكرامة في بنما والقوات

المناوئة للحكومات في أماكن أخرى في هذا الجزء من العالم . إن وجود مثل هذا الكم من الأسلحة يتناقض تماما مع المهام الدبلوماسية التي تحميها اتفاقية فيينا ، ويعد انتهاكا صارخا للمادة ٤١ من تلك الاتفاقية .

إن الحكومة النيكاراغوية ، فيما يبدو ، تعتبر أن حصانتها تسري على إرسالها الأسلحة في أي وقت تشاء وإلى أي مكان تريده ، وبأية وسيلة أو كمية تريدها . حينما التقينا هنا منذ أسابيع قليلة عرض ممثل السلفادور على هذا المجلس قذيفة سطح - جو أخذت من طائرة نيكاراغوية تحطمت في السلفادور أثناء مهمة توصيل أسلحة الى عصابات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

إن الولايات المتحدة تقدم دائما إلى حكومة بنما وإلى السلك الدبلوماسي في بنما وكذلك حكومة نيكاراغوا تأكيدات تتعلق بامتثالنا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية . ويسرني أن أبلّغ المجلس أيضا بأن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بالانسحاب المبكر للقوات الموزعة في بنما ، الذي بدأ اعتبارا من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر .

والولايات المتحدة على استعداد ، مرة أخرى ، لتزويد جميع حكومات الأمم المتحدة بضمانات بأنها ستواصل الامتثال لالتزاماتها الدولية وتلك المتعلقة بنصف الكرة الغربي ولاتفاقات السلم في امريكا الوسطى ، وبأنها لا تقوم ، ولن تقوم ، بإرسال أسلحة الى المتمردين والقوات شبه العسكرية في البلدان المجاورة . والسؤال الأساسي هو ما إذا كانت الحكومة النيكاراغوية على استعداد لتقديم ضمانات مماثلة بشأن احترامها لاتفاقات السلم في امريكا الوسطى وعدم إمداد المتمردين والقوات شبه العسكرية في البلدان المجاورة بالأسلحة .

وليس من المستغرب أن تحاول حكومة نيكاراغوا استخدام جوانب معينة من الحالة في بنما لصرف الانتباه عن مشاكلها هي مع شعبها ذاته . لقد تصاعد العنف والتخويف في نيكاراغوا منذ قامت تلك الحكومة ، من طرف واحد ، بإنهاء وقف إطلاق النار مع المقاومة النيكاراغوية في أول تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . إذ يبدو أن

الساندينيين ، مع اقتراب الانتخابات النيكاراغوية ، يبحثون عن أي سبب أو ذريعة للهجوم على المقاومة السياسية المشروعة . وما لجوؤها الى الملاحقة والتخويف وتسويفها في السماح للمعارضة بتلقي الاعتمادات التي يضمنها القانون النيكاراغوي إلا محاولات لخنق العملية الديمقراطية .

إن حرمة المقار الدبلوماسية أمر يشغلنا جميعا بحق . ولكن خطأ بريئا بشأن حيوية موقع معين باعتباره ممتلكات دبلوماسية ، لم يتسبب في أي ضرر لأشخاص أو ممتلكات بعثة دبلوماسية ما ، وقدم عنه على الفور اعتذار مباشر ، لا يمكن أن ينطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين في العالم أجمع .

وفي الوقت نفسه ، فإن امريكا الوسطى تتوق الى السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والحرية واحترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والتقدم الاقتصادي . والفرصة هنا تكمن في أن نيكاراغوا ، عن طريق الانتخابات الحرة ، ستفتح مجتمعها للتغيرات السلمية التي ستنهي العنف وتحول حكم الشعب الى حقيقة بالنسبة لنا جميعا ، ويحدوني أمل صادق في أن تولي حكومة نيكاراغوا اهتمامها الكامل في الأسابيع المقبلة ، للمهمة الأساسية المتمثلة في اجراء انتخابات حرة وعادلة حقا .

إن امتثال نيكاراغوا الصارم لالتزاماتها بموجب عملية اسكيبولاس للسلم هو أفضل أمل لتحقيق السلام في امريكا الوسطى ، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . وأي انحراف آخر عن هذا الجهد لن يكون من شأنه إلا تبديد الوقت وإهدار الفرصة المتاحة لنيكاراغوا الآن لأن تصبح مرة أخرى عضوا ديمقراطيا حقيقيا في أسرة الأمم ، ولا ينبغي أن يكون هذا حلما مستحيلا أو غير معقول .

إن الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسفارة النيكاراغوية في بنما تدعو الى الأسف . ولكنها لم تشكل ، ولا تشكل الآن ، أي تهديد للسلم والأمن الدوليين . وهذا النوع من المناقشات في مجلس الأمن يقلل من أهمية وجدية أعمال هذه الهيئة الهامة . في المقام الأول ، لم يكن هناك أي سبب وجيه يدعو الى الاصرار على أن يناقش مجلس الأمن هذه المسألة ، وبالتالي ليس هناك من سبب لأن يتخذ المجلس قرارا استجابة لشكوى نيكاراغوا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المطروح عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأطرح مشروع القرار للتصويت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أطيب التمنيات لكم ، وأصدق آيات الشكر لسلفكم المرموق . أقدم تمنياتي الخالصة أيضا لأعضاء المجلس الجدد : رومانيا وزائير وكوبا وكوت ديفوار واليمن الديمقراطية ، وأرحب بهم بحرارة بين صفوفنا .

إن وفد بلادي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار ، لأننا ما زلنا مقتنعين بأنه يتعلق بحادث لا يصح أن يتخذ مجلس الأمن اجراء بشأنه . إننا ، بالطبع ، ننظر بعين القلق الى أي انتهاك لحرمة المقار الدبلوماسية . إلا أن الولايات المتحدة ، في هذه الحالة ، قد أعربت بالفعل رسميا ، على أعلى مستوى ، عن أسفها لحكومة نيكاراغوا .

ولعل المجلس يتذكر أحكام المادة ٥٢ (٣) من الفصل الثامن من الميثاق ، التي تحث الأعضاء على بذل كل جهد لتدبير التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الترتيبات الاقليمية أو بواسطة الوكالات الاقليمية ، قبل عرضها على مجلس الأمن . وهذا هو بالضبط ما حدث بالنسبة للحادث الحالي ؛ فالمسألة التي أثارها قد عولجت بطريقة جيدة وصادقة في قرار اتخذته الوكالة الاقليمية المختصة - وهي منظمة الدول الأمريكية ، في ٨ كانون الثاني/يناير .

وبالتالي ، تكون القضية منتهية ؛ ولا نرى أي سبب يدعو الى اعادة فتحها في مجلس الأمن . فهي ، في رأينا ، لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين ، ولا توفر أي أساس لأن يتخذ مجلس الأمن قرارا بموجب الفصل السادس من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

أفهم أن المجلس على استعداد الآن للمضي بالتصويت على مشروع القرار المطروح عليه . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأطرح الآن مشروع القرار S/21084 للتصويت .

حيث أنه لا يوجد اعتراض تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، اليمن الديمقراطية .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، وامتناع عضو عن التصويت . لم يعتمد مشروع القرار نظرا للتصويت السلبي لعضو من أعضاء المجلس الدائمين .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، اغتنم هذه الفرصة لأتقدم لكم بتهانئ وفد بلادي على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن . كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الجدد في المجلس .

(تكلم بالانكليزية)

لدى النظر في المسألة المطروحة على المجلس أخذنا في اعتبارنا أن حكومة الولايات المتحدة قد اعترفت بأن دخول قواتها عنوة الى مسكن السفير النيكاراغوي في بنما في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ كان غلطة وأعربت عن أسفها لهذا العمل .

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار لأنه يؤكد من جديد على بعض المبادئ الأساسية والهامة التي ترشد سير العلاقات الدولية . والعمل الذي اتخذ فيما يتصل بمسكن

السفير النيكاراغوي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها تماما ، وخاصة فيما يتصل بحرمة البعثات الدبلوماسية . ولو كان مجلس الأمن اعتمد مشروع القرار لكان قد ضم عن وجه حق صوته الى أصوات الهيئات الدولية الأخرى التي تناولت الموضوع .

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أعلن المجلس الدائم لمنظمة الدول الامريكية أن عمل الولايات المتحدة انتهاك للحصانات والامتيازات الدبلوماسية المعترف بها بموجب القانون الدولي والمدونة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية .

ولقد أعربنا وغيرنا من الدول الأعضاء بالفعل عن القلق بصورة ثنائية لحكومة الولايات المتحدة إزاء خرق الاتفاقيات الدولية الناجم عن الأعمال التي قامت بها قواتها في هذه الحادثة . ونقرّ بتلقي تفسير الولايات المتحدة لغلطتها ونأمل في أن المناقشة التي دارت اليوم ستنهي المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن في نفس الوقت الذي ينضم فيه بلدكم ، كوت ديفوار ، الى عضوية المجلس .

وأود أن أرحب بجميع الأعضاء الجدد في المجلس : رومانيا وزائير وكوبا واليمن الديمقراطية وبلدكم .

وأود كذلك أن أشكر السفير بنيالوسا على الأسلوب الذي وجه به عمل مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر .

لقد صوتت فنلندا لصالح مشروع القرار نظرا لاحترامنا لقواعد القانون الدولي . فنحن نعتبر أن الأحداث الموصوفة في مشروع القرار تشكل انتهاكا للمبادئ العامة للقانون الدولي ، كما هي مكرسة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بصفة خاصة . وفي نفس الوقت أحطنا علما ، كما فعل مشروع القرار ، بأن الولايات المتحدة نفسها قد أعربت عن أسفها للأحداث قيد البحث واتخذت التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل .

وعلى الرغم من أننا صوتنا لصالح مشروع القرار للأسباب التي ذكرتها ، لا يسعنا إلّا أن نسجل قلقنا إزاء تقديم مشروع القرار الى مجلس الأمن فنحن لانزال نواجه صعوبة في قبول وقوع موضوع مشروع القرار ضمن اختصاص مجلس الأمن على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة . فالأحداث الموصوفة في مشروع القرار ليست ذات طابع يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثلة فنلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

ليس هناك متكلمون آخرون . بهذا يختتم مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥